Document: EB 2012 107/R.5
Agenda: 5(a)(i)
Date: 31 October 2012
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الثالثة والسبعين

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ashwani Muthoo
المدير بالإنابة
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2053 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة بعد المائة
روما، 12-13 ديسمبر/كانون الأول 2012

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الثالثة والسبعين

1- يغطي هذا التقرير مداولات لجنة التقييم خلال دورتها الثالثة والسبعين التي انعقدت بتاريخ 2 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

2- حضر الدورة جميع أعضاء اللجنة، باستثناء لكسمبرغ (البرازيل وكندا ومصر وفنلندا والهند وإندونيسيا ونيجيريا والنرويج). كما حضر الدورة مراقبون عن الصين وألمانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وشارك في اجتماعات اللجنة نائب رئيس الصندوق المساعد لشؤون البرامج، دائرة إدارة البرامج؛ ومدير شعبة الموارد البشرية؛ والمستشار العام للصندوق؛ ومدير شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية؛ ونائب مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ومديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية؛ والمدير بالإنابة لشعبة آسيا والمحيط الهادي؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

3- وطرحت على المناقشة ثمانية بنود على جدول الأعمال، وهي كما يلي: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛(3) مسودة محاضر الدورة الثانية والسبعين للجنة التقييم؛ (4) برنامج العمل والميزانية المستندان إلى النتائج للعام 2013 والخطة الإشارية لمكتب التقييم للفترة 2014–2015؛ (5) تحديث عن التقدم المحرز في التقييم المؤسسي: تقدير كفاءة الصندوق المؤسسية وكفاءة العمليات التي يمولها؛ (6) تقدير أداء مشروع التنمية الريفية القائمة على المجتمعات المحلية في كامبونغ توم وكامبوت في كمبوديا؛ (7) تقدير أداء برنامج الإنعاش الريفي والتنمية في جمهورية بوروندي؛ (8) مسائل أخرى، بما في ذلك: (أ) إحاطة عن سياسة التقييم في الصندوق واختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي؛ (ب) تعيين مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق.

4- **افتتاح الدورة واعتماد جدول الأعمال.** ناقشت اللجنة جدول أعمال دورتها الثالثة والسبعين واعتمدته. واتفق على أن تجري إحاطة اللجنة علماً بجوانب مختارة من منهجية التقييم التي يأخذ بها مكتب التقييم، وذلك في اجتماع اللجنة المقبل في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، في أعقاب المشاورات بين مكتب التقييم ودائرة إدارة البرامج حول هذا الموضوع.

5- **مسودة محاضر الدورة الثانية والسبعين للجنة التقييم.** ناقشت اللجنة الوثيقة EC 2012/72/W.P.2 التي تتضمن مسودة محاضر دورتها الثانية والسبعين. واتفق على تعديل الفقرتين 22 و26 بحيث تنعكس فيهما تغييرات اقترحها أعضاء اللجنة. وتم اعتماد المحاضر بعد الأخذ بهذه التغييرات.

6- **برنامج العمل والميزانية المستندان إلى النتائج لعام 2013 والخطة الإشارية لمكتب التقييم للفترة 2014–2015.** ناقشت اللجنة الوثيقة EC 2012/73/W.P.3، برنامج العمل والميزانية المستندان إلى النتائج للعام 2013 والخطة الإشارية لمكتب التقييم للفترة 2014–2015، قبل تقديمه النهائي إلى لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني وإلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2012.

7- وأعربت اللجنة عن اتفاقها عموماً مع الأهداف المقترحة لمكتب التقييم ونتائج إدارة الشعب وبرنامج العمل والميزانية للعام 2013. وأشير إلى أن صيغة الوثيقة هذه تتناول التعليقات الرئيسية التي طرحتها اللجنة وأعضاء المجلس في وقت سابق. وسيقدم إلى اجتماع المجلس في ديسمبر/كانون الأول تحديث عن

المؤشرات المنقحة حسب الحاجة والأهداف المبنية على مؤشرات أداء المكتب الرئيسية، وذلك بغية إدراج أحدث المستجدات في هذا الشأن.

8- وشدد عدة أعضاء في اللجنة على أهمية إدراج تقييمات الأثر في برنامج عمل مكتب التقييم وتساءلوا عما إذا كان البرنامج يتضمن الموارد اللازمة، بما في ذلك الموارد من وقت الموظفين. كما أشير إلى أن معلومات الميزانية العامة ستكون أفضل لو تضمنت مزيداً من التفاصيل حول تقسيم تكاليف الخدمات الاستشارية، بما في ذلك مخصصات الأتعاب والسفر.

9- وأجاب مكتب التقييم بأن الصيغة القادمة للوثيقة ستتضمن مزيداً من التفاصيل وفق ما يقترحه أعضاء اللجنة. كما أوضح أن تقديرات الأثر تدرج في التقييمات التي يجريها المكتب، باستخدام طرائق وأساليب تقييم مختلطة في معظمها. أما بالنسبة لتقييمات الأثر الكمية، لاحظ مكتب التقييم أن هناك موظفاً كبيراً يعمل كمنسق وعضو في فريق العمل المعني بالموضوع، وهو فريق يشمل الصندوق كله. كما يتعاون مكتب التقييم تعاوناً وثيقاً مع هياكل من قبيل شبكة الشبكات المعنية بتقييم الأثر وفريق التقييم التابع للأمم المتحدة والمعني بتقييم الأثر. وأضاف المكتب أنه سيجري في عام 2013 تقييماً واحداً للأثر في إطار تقييم أحد المشروعات أو أحد البرامج القطرية، حيث سيستخدم إذا لزم الأمر أموالاً تكميلية لم يحسب حسابها في وثيقة الميزانية هذه.

10- **تحديث عن التقدم المحرز في التقييم المؤسسي: تقدير كفاءة الصندوق المؤسسية وكفاءة العمليات التي يمولها.** قدم مكتب التقييم للجنة إحاطة عن التقدم المحرز في التقييم المؤسسي والمخطط الزمني له.

11- وشدد عدة أعضاء في اللجنة على أن هذا التقرير، عملاً بالممارسة المتبعة في التقييمات المؤسسية، يجب أن يُعرض أولاً على اللجنة قبل عرضه على المجلس. ولاحظ بضعة متحدثين أنه، بدلاً من عرض التقرير أمام المجلس في حلقة دراسية غير رسمية في ديسمبر/كانون الأول على النحو المقترح، ينبغي أن يعرض على دورة اللجنة في نوفمبر/تشرين الثاني توخياً لإجراء مناقشة للتقرير أكثر شمولاً. وأشير إلى أن من المفيد لأعضاء اللجنة الاطلاع على معلومات إضافية عن عملية هذا التقييم ومنهجيته، من قبيل تقرير الاستهلال الخاص به.

12- وأعرب عدة أعضاء عن قلقهم إزاء التأخير في إجراء هذا التقييم المؤسسي وسألوا عما إذا كان مكتب التقييم سيتمكن من إطلاع اللجنة على التقرير المرحلي الحالي الذي تعلق عليه في الوقت الحاضر إدارة الصندوق. ولاحظ أعضاء آخرون أن عمق التقرير يبرر مزيداً من الوقت للتمكن من إعداده بشكل سليم ومن ضمان ارتفاع جودة المخرج النهائي. وأعرب عدة مشاركين عن اهتمامهم بمعرفة ما إذا كان هناك تقييمات مماثلة تم إجراؤها في المصارف الإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف أو في وكالات الأمم المتحدة. وشددوا على أهمية وجود معايير كمقياس للمقارنة. كما لاحظوا وجوب إجراء حوار مباشر بصورة أكبر مع أعضاء المجلس أثناء إعداد ورقة المعلومات الأساسية عن الهيئات الرئاسية، وبذلك يستكمل الاستبيان المقدم إلى أعضاء المجلس. وأكد بعض المتحدثين على أهمية استعراض الجودة المستقل لهذا النوع من التقييم، بما في ذلك منهجيته واستنتاجاته، وذلك للمحافظة على صلابة التحليل واستقلاله.

13- وأوضح مكتب التقييم أنه سيتبع الإجراء المعتاد وسيقدم التقييم إلى اللجنة قبل مناقشته في دورة المجلس. كما لاحظ مكتب التقييم أنه لم يتم إجراء أية دراسات مماثلة في منظمات أخرى حول الكفاءة المؤسسية.

وفسر التأخيرات بأنها نتجت جزئياً عن طول عملية اختيار الشركة الاستشارية وتعقد طبيعة التقييم أكثر مما كان متوقعاً والزمن الطويل الذي تتطلبه الإدارة لتقديم تعليقاتها على التقرير المرحلي. وأشارت الإدارة إلى أن التعليقات ستقدم خلال الأيام القادمة وأن تجميع التعليقات هذه شهد صعوبات نظراً لكون التقرير المرحلي غير مكتمل، فقد صدر قبل انتهاء زيارات ميدانية هامة. أما بالنسبة لتقرير الاستهلال، فقد لاحظ مكتب التقييم أنه سيتمكن من عرض التقرير على أعضاء اللجنة توخياً للشفافية. كما شدد المكتب على أن إنجاز تقييمات مماثلة من حيث التعقيد أجرتها مصارف إنمائية أخرى متعددة الأطراف استغرق نحو سنتين. وشدد المكتب على أن عملية الصندوق الطويلة المتبعة في تقديم العروض لاختيار الاستشاريين تمكن المكتب من استخدام دراية عالية المستوى تمكن من إعداد التقرير وتسمح باستعراض الأقران له، الأمر الذي سينعكس في تقرير الاستهلال. ويشمل ذلك اثنين من كبار المستشارين المستقلين سيقومان بإعداد تقدير مستقل لجودة التقييم، وهما Robert Picciotto (المدير العام السابق لفريق التقييم المستقل في البنك الدولي) و Richard Manning (الرئيس السابق للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

14- ورداً على طلب الكشف عن صيغ التقرير السابقة ودراسات المعلومات الأساسية، لاحظ مكتب التقييم أن هذه الوثائق ستعلن بعد الانتهاء من التقييم، وذلك وفقاً لسياسة الصندوق الخاصة بنشر الوثائق. كما أضاف مكتب التقييم أن هذا التقييم المؤسسي يتبع الإجراءات المعتادة من حيث الاستعراض والتعليق من جانب الإدارة، وهو ما تحدده سياسة التقييم في الصندوق.

15- وفي الختام، اتفقت اللجنة على أن يعد مكتب التقييم عرضاً تفصيلياً للنتائج الرئيسية للتقييم المؤسسي يقدم إلى اللجنة في دورتها في نوفمبر/تشرين الثاني، ويشجَّع جميع أعضاء المجلس على حضور ذلك العرض. وسيتاح العرض لأعضاء اللجنة قبل نحو أسبوع من موعد الدورة الرابعة والسبعين. وسيستعرض التقرير بأكمله وفقاً للإجراءات العادية وسيعرض على اللجنة قبل عرضه أمام دورة المجلس التنفيذي المقرر انعقادها مبدئياً في أبريل/نيسان 2013.

16- **تقدير أداء مشروع التنمية الريفية القائمة على المجتمعات المحلية في كامبونغ توم وكامبوت في كمبوديا.** نظرت اللجنة في الوثيقة EC 2012/73/W.P.4، تقدير أداء مشروع التنمية الريفية القائمة على المجتمعات المحلية في كامبونغ ثوم وكامبوت في كمبوديا.

17- وأعربت اللجنة عن تقديرها لإحراز نتائج مُرضية في تنمية رأس المال البشري والاجتماعي وفي التمكين، وبناء المؤسسات، والابتكار، وتوسيع النطاق. ولاحظت تحقق نتائج جيدة في زيادة الإنتاجية الزراعية وتنويع المحاصيل، كما لاحظت وجود بعض التحديات التي حددها التقييم في الوصول إلى المجموعات المستهدفة وبعض المشاكل في تصميم المكون الخاص بالبنى الأساسية.

18- وأشار مكتب التقييم إلى أن هذا العرض هو أول عرض لتقدير أداء مشروع أمام لجنة التقييم، وقدم إحاطة إلى أعضاء اللجنة عن النهج العام المتبع في إعداد أنواع التقييم هذه، وهو نهج تنعكس فيه توصيات استعراض الأقران الذي أجراه فريق التعاون في مجال التقييم.

19- وأثنت الإدارة على مكتب التقييم لإعداده تقريرا شاملا مفيدا وأشادت باستخدام تحليل معدل العائد الاقتصادي كممارسة جيدة في هذا النوع من التقييمات. ورحبت الإدارة عموماً بالتوصيات الواردة في التقرير وشددت على أنها ستأخذها في الاعتبار عند إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية المقبلة الخاصة بكمبوديا. كما

لاحظت الإدارة أن التقدير العام للكفاءة كان من الممكن أن يكون أفضل، على ضوء ارتفاع معدل العائد الاقتصادي. على أن دائرة إدارة البرامج اعترفت في الوقت نفسه بأن تقديرها الخاص لهذا المشروع يتماشى مع تقدير مكتب التقييم نظراً لاتباع المنهجية ذاتها.

20- وبالنيابة عن عضو اللجنة من لكسمبرغ، قدمت النرويج إحاطة للجنة عن الرحلة الميدانية إلى كمبوديا وشددت على ما أظهرته الرحلة من قيمة أضافتها المشروعات التي يدعمها الصندوق. وقد أبرزت الرحلة الميدانية أهمية بناء الثقة وتنمية القدرات البشرية وتقديم طرائق أفضل الممارسات في الميدان. كما نقلت إلى المنظمة طلباً من حكومة كمبوديا لفتح مكتب للصندوق في البلاد.

21- ورحب أعضاء اللجنة بالتقرير وأثنوا على المنهجية السليمة المتبعة فيه وعلى استنتاجاته، بما في ذلك الفهم الجيد لقضايا التمايز بين الجنسين. كما شددوا على أهمية تحديد خطوط أساس واضحة واستخدام مجموعات التحكم. وأكد بعض أعضاء اللجنة على أهمية العرض العام للسياق القطري، بما في ذلك مسائل من قبيل توزيع الأراضي، والأقليات الإثنية، والأحوال الأولية وغير ذلك. وفي هذا السياق، سأل بعض المتحدثين عما إذا كانت الموارد الكافية متوفرة لدى مكتب التقييم لإعداد تقديرات لأداء المشروعات تتضمن كامل المعلومات المطلوبة.

22- وأجاب مكتب التقييم بأنه سينظر في تقديم السياق القطري بصورة أعم على الرغم من قلة الوقت والموارد لأغراض هذه التقييمات عموماً. أما فيما يتعلق بالدرجة الكلية المعطاة للمشروع، لاحظ المكتب أنه على الرغم من ارتفاع كفاءة الاستثمارات في مجالات معينة، فإن تصميم المشروع ومجالات الأثر الأخرى تعكس أوجه ضعف تترجم في نهاية المطاف إلى الدرجة الحالية. وعلى سبيل الرد على سؤال حول مقارنة هذا النوع من المشروع بمشروعات المانحين الآخرين، أوضح المكتب أنه، كعضو في فريق التعاون في مجال التقييم، يستخدم نهجاً متوائماً إزاء التقييمات وأن التقرير السنوي لهذا العام عن نتائج وأثر عمليات الصندوق سيعكس مقارنات مع مشروعات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بمزيد من التفصيل. إضافة لذلك، ورداً على استفسار حول الفوارق المنهجية مع الإدارة، شدد مكتب التقييم على أنه سيواصل الحوار مع دائرة إدارة البرامج في هذا المجال.

23- **تقدير أداء برنامج الإنعاش الريفي والتنمية في جمهورية بوروندي.** ناقشت اللجنة الوثيقة EC 2012/73/W.P.5، تقدير أداء برنامج الإنعاش الريفي والتنمية في جمهورية بوروندي.

24- وأعربت اللجنة عن تقديرها لما أحرزه البرنامج من نجاح في المساهمة باستعادة القاعدة الإنتاجية وزيادة الدخل والأمن الغذائي لدى الأسر المستهدفة. ويقدم البرنامج، الذي كان قد صمم أثناء أزمة عام 1998، نقطة مرجعية هامة لبوروندي والصندوق والمجتمع الدولي الناشط في هذا البلد. ورحبت الإدارة بالتقييم الذي أجراه مكتب التقييم وأشارت إلى أنها ستأخذ جميع التوصيات في اعتبارها في عملها المقبل.

25- وأشار بعض الأعضاء إلى الحاجة إلى عرض أكثر شمولاً لطرائق التقييم المستخدمة وإلى مزيد من التفاصيل الخاصة بالبيانات وخطوط الأساس. كما لوحظ أن تقدير الأداء هذا وتقديرات الأداء الأخرى التي ستنفذ في المستقبل ينبغي أن تشمل مزيداً من المعلومات عن دور الشركاء المانحين والتمويل المشترك. وشدد بعض المتحدثين على أهمية تناول أوجه الضعف المتأصلة فيما يتعلق بالاستدامة والتنمية المؤسسية على مستوى المجتمعات المحلية. ولوحظ أن هذا التقدير أخذ بنهج أكثر شمولاً.

26- وأوضح مكتب التقييم أن تقديرات أداء المشروعات مقيدة من حيث الموارد وأن معالجة جميع المسائل الهامة يمكن أن تشكل تحدياً. وأشير أيضا إلى أن الشراكات مع المانحين الآخرين إنما تعالج عادة بالتفصيل في سياق تقييم البرامج القطرية. أما في حالة تقدير أداء المشروعات، فإن هذه المسألة ستعالج بمزيد من التعمق في القسم الخاص بأهمية التصميم وبالأهداف.

27- ورداً على استفسار حول مراقبة جودة الدرجات الممنوحة، لاحظ مكتب التقييم أنه يتبع حالياً عملية داخلية لاستعراض أقران صارم تتصدى لهذه المسائل بقدر الإمكان. وأضاف المكتب أن الافتقار إلى بيانات كمية سيعالج في التقييم القادم للبرنامج القطري لبوروندي.

28- **مسائل أخرى:**

(أ) **إحاطة عن سياسة التقييم في الصندوق واختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي.** على النحو المطلوب، حصل أعضاء اللجنة على عرض عام لاختصاصات اللجنة ونظامها الداخلي ولسياسة التقييم في الصندوق. وجرى تذكيرهم باستعراض الأقران لمكتب التقييم ولوظيفة التقييم في الصندوق والتنقيحات التي نجمت عن ذلك الاستعراض في الوثيقتين.

وفيما يتعلق باستفسار عن تقييم أداء مدير مكتب التقييم، شرحت الإدارة الإجراء المتبع في الصندوق في تقييم الأداء. وأوضحت أن تقييم أداء مكتب التقييم يخضع لسياسة التقييم في الصندوق.؛ وأن من اختصاص اللجنة أن تقرر كيفية الوفاء بهذا الالتزام. وتسليماً بأن تقرير الأداء السنوي ينبغي أن يملأه مدير مكتب التقييم ورئيس لجنة التقييم، بالتشاور مع رئيس الصندوق وغيره من أصحاب المصلحة حسب الاقتضاء، فقد اتفقت اللجنة على أن يتم ملء تقرير الأداء بنهاية كل سنة وأن تنظر فيه اللجنة في اجتماعها الأول في السنة التالية.

وفيما يتعلق بمسألة الزيارات الميدانية، شددت اللجنة على أهمية هذه الزيارات واتفقت على أن المسائل الرئيسية التي ينبغي النظر فيها هي: ضمان استمرار الفعالية؛ والتمكين من الوصول لأعضاء المجلس التنفيذي الذين ليسوا أعضاء في لجنة التقييم؛ والتقيد بمبدأ المساواة في المعاملة وما ينتج عن ذلك من آثار على التكلفة، إذا كان لجميع تكاليف سفر الأعضاء أن يغطيها الصندوق؛ واستكشاف وفورات ممكنة في التكلفة يمكنها أن تتحقق بحيث تصبح الرحلات الميدانية مستدامة. وستواصل اللجنة النظر في هذه المسائل وستستأنف النقاش حولها في المستقبل.

أما فيما يتعلق بإجراءات الترتيبات المؤقتة لمنصب مدير مكتب التقييم، فقد أشار المستشار العام إلى أن الإجراءات ترد في سياسة التقييم في الصندوق. وباتباع هذه القواعد، وافق المجلس التنفيذي على الترتيبات المؤقتة.

أما إذا أرادت اللجنة أن تنظم هذه المسألة تحديداً، فقد اقترح المستشار العام أن تكلف اللجنة الإدارة بوضع مسودة اقتراح في هذا الشأن. وقررت اللجنة أن تواصل مداولاتها حول هذه المسألة ولاحظت أن الموضوع سيكون مطروحاً على أحد جداول أعمالها. وستطلب اللجنة الدعم من الإدارة في هذا الصدد عند الضرورة وحسب الاقتضاء.

ورداً على استفسار حول الإجراء المتبع في تقييمات المشروعات والبرامج ذات التمويل المشترك، أوضح مكتب التقييم أن المشروع يقيم ككل وأن الممولين المشتركين يطلعون على تقارير التقييم عموماً. وفي هذا الصدد، يلتزم مكتب التقييم بأن يتحلى بمزيد من الصرامة في تطبيق هذه الممارسة وبأن يضطلع بتقييمات مشتركة مع الممولين المشتركين.

وفيما يتعلق بالاستشاريين، عرض مكتب التقييم العملية الصارمة التي يؤخذ بها في تحديد واختيار قادة فريق الاستشاريين لأغراض تقييمات البرامج القطرية والتقييمات المؤسسية. كما لاحظ مكتب التقييم أن المبادئ التوجيهية للتقييم تتناول مسألة تضارب المصالح.

وأخيراً ، اقترح أن تكون الملخصات والتقارير ومحاضر دورات اللجنة على درجة أكبر من الشمول والتفصيل وأن تتضمن مزيداً من النتائج والتوصيات الثاقبة.

(ب) **تعيين مدير مكتب التقييم**. بعد أن تلقت اللجنة تحديثاً غن أنشطة فريق البحث، وافقت، بموجب إجراء "عدم الاعتراض"، على تعيين Indran Naidoo، مدير مكتب التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وCaroline Heider، المديرة العامة لفريق التقييم المستقل في البنك الدولي، للمشاركة في الفريق كخبيرين مستقلين. وبعضويته هذه، سيمضي الفريق الآن قدماً في عمله على أن يعود إلى اللجنة عند الحاجة وحسب الاقتضاء لتقديم معلومات محدّثة عن التقدم المحرز ولتلقي التوجيه. كما طلبت اللجنة بأن تسجل العملية المتبعة، بما في ذلك المعلومات الخاصة بالتكلفة، للرجوع إليها في المستقبل.

29- وفي الختام، تم إبلاغ اللجنة بأنه على ضوء حجم عبء العمل المتوقع في دورتها الرابعة والسبعين التي يخطط أن تنعقد يوم 22 نوفمبر/تشرين الثاني، وبعد التشاور مع مكتب التقييم، سيكون هناك حاجة إلى يوم إضافي. وسيجري إبلاغ اللجنة والمجلس التنفيذي بالتوقيت الفعلي في نص الدعوة للاجتماع.